

للغاية: إن إسرائيل تعترف بالدولة الفلسطينية فيما يعترف الفلسطينيون بدولة يهودية. إن هذا الأمر غاية من البساطة والعدالة والصحة والضرورة، ولذا أقول لأبي مازن [محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية]: (اعترف بوجود دولة يهودية).

## وثيقة رقم 211:

بيان لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب)<sup>211</sup>

21 أيلول / سبتمبر 2010

أفادت لجنة خبراء مستقلة في حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة أن التحقيقات الإسرائيلية والفلسطينية في النزاع الذي دار في قطاع غزة بداية العام الماضي ليست كافية.

وكان مجلس حقوق الإنسان قد قرر في آذار/ مارس تشكيل اللجنة لمراقبة وتقييم أية إجراءات محلية وقانونية وغيرها تتخذها حكومة إسرائيل والجانب الفلسطيني على ضوء ما ورد العام الماضي في تقرير لجنة تقصي الحقائق أو ما يعرف بتقرير غولدستون.

وكان تقرير غولدستون قد أفاد أن كلاً من القوات الإسرائيلية والمسلحين الفلسطينيين مذنبون لارتكابهما انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خلال عملية "الرصاص المصبوب" التي وقعت ما بين كانون أول/ ديسمبر 2008 إلى كانون ثاني/ يناير 2009.

وقال رئيس لجنة الخبراء، كريستيان توموشات، "إن الأطراف استجابت بصورة مختلفة لدعوة الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان لتلبية التزاماتها في التحقيق في الجرائم المفصلة في تقرير بعثة تقصي الحقائق".

وأضاف "إلا أن التحقيقات تبقى غير مكتملة في بعض الحالات أو لا تلبى بصورة كبيرة المعايير الدولية في حالات أخرى".

وقالت اللجنة التي أصدرت تقريرها اليوم، إنها لم تتلق استجابة من السلطات الإسرائيلية بشأن عدد من الطلبات بشأن التعاون والوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية إلا أنها تلقت استجابة وتعاون من الجانب الفلسطيني.

وقال توموشات "إن انعدام التعاون من الجانب الإسرائيلي قد أعاق تقييم اللجنة للتحقيقات التي جرت بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان".

وأضاف "إن إسرائيل نشرت الكثير من المعلومات بشأن تحقيقاتها، إلا أن رفضها التعاون مع اللجنة أعاق تقييم ما إذا كانت تلك التحقيقات تلبى المعايير الدولية أم لا".

وعلى الرغم من انعدام التعاون، استطاعت اللجنة أن تتوصل إلى خلاصة مبنية على تقارير رسمية وعدد من المقابلات التي أجرتها مع خبراء عسكريين وشهود فلسطينيين على دراية بأساليب التحقيقات الإسرائيلية.

وقال توموشات "لقد أجرت إسرائيل عدة تحقيقات في الكثير من الحوادث إلا أنها لم تغطِ كل المزاعم التي وردت في لجنة تقصي الحقائق".

ووجدت اللجنة أن إسرائيل لم تحقق في قرارات صناع القرار كما فشلت في التحقيق في المزاعم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية والتي يزعم أنها وقعت خلال النزاع.

أما بالنسبة للجانب الفلسطيني، فقد التقت اللجنة مع المفوضية المستقلة التي شكلتها السلطة الفلسطينية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة من قبل مسؤولين في الضفة الغربية.

وقال الخبراء "إن اللجنة خلصت إلى [أن] تلك التحقيقات كانت متوافقة مع المعايير الدولية، إلا أن المفوضية لم تستطع التحقيق بصورة كاملة في مزاعم انتهاكات جسيمة ووقوع جرائم حرب في غزة بسبب صعوبة وصول المفوضية إلى القطاع".

واستطاع الخبراء تقييم عمل لجنيتين للتحقيق شكلتهما حماس، وتضم اللجنة الأولى مسؤولين من حماس، وأشار الخبراء إلى أن تلك اللجنة لم تبذل جهداً حقيقياً في معالجة المزاعم التي جاءت في تقرير غولدستون.

أما اللجنة الثانية فقد قدمت معلومات عن التدابير التي اتخذتها لمعالجة الانتهاكات في غزة، إلا أنها فشلت في تأكيد صحة المعلومات القاضية بإطلاق سراح سجناء سياسيين ومحاكمات جنائية.

وستقدم لجنة الخبراء التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان يوم 27 أيلول/ سبتمبر الجاري.

## وثيقة رقم 212:

مقابلة مع نائب رئيس البرلمان الإندونيسي محمد أنيس متي حول القضية الفلسطينية<sup>212</sup> [مقتطفات]

21 أيلول/ سبتمبر 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، دمشق

س: ما هي نظرتكم للحصار المفروض على غزة؟ وما هي الجهود التي يمكن أن تبذل أو التي بذلت من قبل الحزب والشعب الإندونيسي تجاه الحصار الظالم؟

ج: بداية أريد أن أوضح أن الخطة الاستراتيجية للحزب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي تحويل القضية الفلسطينية من قضية إسلامية إلى قضية إنسانية بحيث يشارك جميع فئات الشعب في دعم القضية الفلسطينية، ونحن بحمد الله نجحنا في هذا المشروع فأصبحت المشاركة بالاهتمام في القضية الفلسطينية تشمل جميع أطراف الشعب الإندونيسي مسلمين وغير مسلمين، سواء من الناحية الإعلامية أو حتى في الدعم المادي والشعبي والسياسي، وشاركت جميع الأحزاب السياسية في دعم القضية الفلسطينية، وللمرة الأولى في تاريخ الإعلام في إندونيسيا ترسل جميع القنوات التلفزيونية مراسلين إلى غزة أثناء الحرب على القطاع، وبالنسبة لنا القضية الفلسطينية هي

